

اتجاهات التغييرات الهيكلية ففي اقتصادات الدول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)

أطروحة تقدمت بها

حمدية شاكر مسلم الأيدامي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات
نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد صالح تركي القرشي

نيسان / ٢٠٠٧ م

ربيع الأول / ١٤٢٨ هـ

الاستنتاجات

- ١- الخصائص التاريخية المرافقة لتجارب الدول المختارة (التشيك وأستونيا وروسيا الاتحادية) للتحول نحو اقتصاد السوق ، ومدى التزام هذه الدول بشروط المؤسسات الدولية وهي توضح مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي ، وهي تختلف عن المراحل التي سبقتها سواء تلك التي تركز على سياسة الحرية الاقتصادية أم السياسة التدخلية وقد ساعدت ظروف سياسية واقتصادية وتكنولوجية لهذا التحول ، ويبقى تاريخ الرأسمالية يمثل جذور هذه الظاهرة ولكنه لا يعيد نفسه لاختلاف كل مرحلة ومتطلباتها .
- ٢- أتضح من الدراسة ان الاجراءات والسياسات التي تمت بها عملية التحول لم تكن مدروسة ولم يكن هنالك قدرة على الاستيعاب فضلاً عن غياب الرؤية المتكاملة ، فالسياسات الاقتصادية صيغت ونفذت من دون الرجوع إلى إطار إستراتيجي شامل يتضمن المحاور كافة (السياسية والاجتماعية والثقافية) وهذا هو الأمر الذي تسبب في وقوع العديد من الاختلالات في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول وأدى أيضاً إلى العديد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السياسية التي تمثلت في تأثيرها في سيادة الدولة وانحسار نفوذها شيئاً فشيئاً لصالح المؤسسات والشركات العالمية بالشكل الذي جعل وظيفتها الجديدة تعمل لصالح الاطراف الخارجية وعلى حساب الداخل .
- ٣- معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول الزمت نفسها باصلاحات تستهدف تحول نظمها المخططة مركزيا وذات الأنشطة الكبيرة غير السوقية الى نظم اقتصادية ذات توجه سوقي . ويجري الاضطلاع بالإصلاحات منذ سنوات عديدة وقد أنجز الشيء الكثير لتغيير الاساليب الادارية المستخدمة في الادارة المركزية للاقتصاد ولانشاء آليات ومؤسسات ذات توجه سوقي ، لكن في الوقت نفسه فان الأهداف بعيدة المدى لاصلاح الاختلالات في هياكل الدول المتحولة لم تتحقق تحقيقاً كاملاً بعد في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول ، وهذا يعني انه لا توجد بعد اسواق حقيقية لرأس المال والعمل في معظم هذه البلدان ، وهذا ظهر ظهوراً سلبياً على معنوية الدالة اللوغارتمية المزدوجة لتقدير دوال الاستثمار في القطاعات (الصناعة التحويلية والخدمات) اذ انخفضت قيمها وعدم معنويتها اقتصادياً انخفاضاً لا يوافق المنطق الاقتصادي في المراحل اللاحقة لعملية التنمية الاقتصادية .
- ٤- يتبين من الدراسة انخفاض حاد وسريع في معدلات ألد (GDP) ولاسيما السنوات الأولى من عملية التحول الاقتصادي وكذلك الانخفاض في مدة الازمة المالية الروسية فضلاً عن الآثار السلبية لانخفاض اسعار النفط في ميزان المعاملات الخارجية لروسيا ودول التحول الاخرى (المختارة منها) ترتب على ذلك اختلالات مالية عامة كبيرة ومستمرة في مجمل بلدان التحول (وان تفاوتت الاستجابة للازمة) ، الا ان آثارها ظهر ظهوراً سلبياً في انخفاض إسهام القطاعات الاقتصادية في تكوين ألد (GDP) وترتب على ذلك انخفاض نصيب الفرد من ألد (GDP) ذلك ادى الى انخفاض الاجور وزيادة البطالة اي ان الآثار

التي ترتبت على عملية التحول هي الخلل في الهياكل إذ أصبحت هياكل رخوة تعاني الكثير من السلبيات ، وهذا معناه ان مستويات التنمية ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب ولا زالت المشكلة مشكلة تنمية .

٥- ترتيب القطاعات للهياكل كان يجب ان يتقدمها القطاع الصناعي ثم الخدمات والتجارة الخارجية واخيرا الزراعة خاصة في المراحل اللاحقة لعملية التنمية الاقتصادية ، اختلاف التقدم والتأخر لهذه القطاعات يعني اختلال عملية التنمية الاقتصادية ولم تحدث التغيرات الهيكلية المرغوب فيها ، مع العلم ان هذه العملية حدثت حدوثاً تلقائياً (دون المرور بتلك المراحل) في الدول الغربية المتقدمة .

٦- منذ التخلي عن التخطيط المركزي والعمل بالاصلاحات السوقية المنحى ، واجهت جميع بلدان التحول طفرة عارمة في البطالة بوصفها ظاهرة ، اذ ارتفعت البطالة إلى مستويات عالية وخفضت الاجور وساعات العمل . ان نشوء هذه الظاهرة في نطاق واسع ومستمر (وهذا ماوضحته جداول العمالة والبطالة في الدراسة) يمثل تحدياً اجتماعياً رئيساً لحكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول ، فالفقر المتنامي (حسب إحصاءات دول العالم) وضياع فرص العمل على نطاق واسع لايمثلان شاغلا اقتصاديا وسياسيا فحسب بل يمثلان عبئاً نفسياً لسكان اعتادوا الأمن الوظيفي ، والنتيجة اختلال هيكل العمالة وهذا يظهر ظهوراً سلبياً على توازن للاقتصاد على المستوى القطاعي

٧- برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذت في دول الاتحاد السوفيتي السابق عملت على زيادة تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع وتحديدًا في المراحل الاولى عند تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، إذ أشارت إحصاءات الفقر البشري في شرق ووسط اوربا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق إلى ان السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر _ الدخل (كنسبة مئوية) . ل (4) دولارات يومياً (بسرر دولار عام 1990) بحسب تعادل القوة الشرائية للمدد (1989-1995) ، ان جمهورية التشيك سجلت نسبة اكبر من (1%) اما في استونيا فقد ارتفعت النسبة الى (37%) وأخيراً في روسيا فقد بلغت (50%) (تقرير التنمية البشرية 1996) .

٨- مستويات الاستثمار الضعيفة كانت مرتبطة بانخفاض حصة الاستثمار العام من ألد (GDP) بحيث لم تؤد إلى جذب الاستثمار الخاص في معظم الحالات باستثناء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عملية الخصخصة .

٩- يعد تنشيط الاستثمار الأجنبي ضمن الخطط الهادفة للاصلاح الاقتصادي وهذا يتطلب العديد من الاجراءات التي منها في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم ويعد من شروطه توافر قدرٍ من الاستقرار في السياسة الاقتصادية ، وهذا جاء متزامناً او اعقب عملية التحول الاقتصادي في بداية عقد التسعينيات

وهذا يتطلب الاطار التشريعي من القوانين لحماية المنافسة والملكية الفكرية لتوفير ضمانات للمستثمرين وتشجيعهم على الاستقرار في العمل على تدفق الاستثمارات ، الا ان عدم توفر الاستقرار على صعيد المستوى الكلي أدت إلى رفع كلف الاستثمار الاجنبي وتعرضه للمخاطر، ظهر ذلك على قيمته التي اختلفت عما كانت عليه في بداية عقد التسعينيات وهذا ما أوضحته البيانات الخاصة بالـ (FDI) .

- ١٠- اظهر تحليل كل من هيكل التجارة الخارجية وهيكل الاستثمار وبعض مؤشرات الانتاج (وكما وضحتها الدراسة ضمن بيانات الجداول المرفقة) في الدول المختارة ان تحرير التجارة سيعزز مشكلة تعدد أنماط الإنتاج إذ سيزداد الاستثمار والانتاج في بعض فروع الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي والتطور التقني ، في حين ستبقى فروع الانتاج الاخرى رهينة التقنيات والأساليب الإنتاجية التقليدية .
- ١١- الفشل في التوافق والاندماج مع النظام العالمي الناشيء الذي تحكمه القواعد والأنظمة له نتائجه ، فتجربة الاقتصاديات المركزية في شرق ووسط أوروبا بما في ذلك الاتحاد السوفيتي السابق لاتعد نتيجة لايدولوجيا فاشلة فحسب ولكنها توضح ان محاولة فرض اقتصاد السوق الحر من خلال خطط الاستثمارات تضعها الحكومة هي محاولة لايمكن استمرارها بنجاح ، بل ان أي محاولة لخلق نظام تجاري خاص تعد فاشلة ، ففي نهاية الأمر فشلت هذه الاقتصاديات المركزية نتيجة ابتعادها عن تحديات التجارة الدولية الحرة ومزاياها ، ونقل التكنولوجيا والحصول على رؤوس الأموال.